

شروط وأحكام إتفاقية بطاقة "الأعمال" الائتمانية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
يصدر بنك الجزيرة (البنك) بطاقة "الأعمال" الائتمانية (البطاقة) طبقاً للشروط والأحكام الواردة أدناه:

١) تعريفات

- ١-١ البطاقة: هي البطاقة الائتمانية للشركات التي يصدرها بنك الجزيرة.
- ١-٢ الشركة: هي الجهة المخولة لطلب وإصدار البطاقة والتي تم باسمها فتح حساب بطاقة الأعمال و تعتبر الشركة مسؤولة ائتمانياً عن جميع المبالغ المالية المستحقة والمترتبة على استخدام وإصدار البطاقة/البطاقات.
- ١-٣ حامل البطاقة: هو الشخص الذي تصدر البطاقة باسمه بناء على طلب الشركة.
- ٤-١ حساب بطاقات الشركة: هو حساب بطاقة الأعمال الذي تم إنشاؤه، وهو حساب مستقل عن حسابات الشركات الأخرى في البنك والذي يتم تقييد جميع تفاصيل العمليات التي تتم بواسطة بطاقة الأعمال وغيرها من الرسوم المترتبة على البطاقة.
- ٥-١ حساب مركز التكلفة/الإدارة: هو الحساب المفتوح لمراكز التكلفة/الإدارات الخاصة بالشركة و يرتبط بحساب بطاقات الشركة لتنظيم البطاقات الصادرة بناء على طلب الشركة. و ينعكس إجمالي الرصيد القائم لكل حساب حامل البطاقة في حساب مركز التكلفة/الإدارة من خلال دورة كشف الحساب.
- ٦-١ حساب حامل البطاقة: هو حساب تم فتحه لحامل البطاقة ويرتبط بحساب بطاقات الشركة من خلال حساب مركز التكلفة/الإدارة، ويعكس حساب حامل البطاقة كافة الرسوم والمعاملات المالية فيما يتعلق بحساب البطاقة.
- ٧-١ الحد الائتماني للشركة: هو الحد الأقصى الذي يحدده البنك لحساب بطاقات الشركة و يحتفظ البنك بحقه في تعديل الحد الائتماني للشركة في أي وقت دون الحاجة إلى موافقة مسبقة من الشركة.
- ٨-١ الحد الائتماني لحامل البطاقة: هو الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن استخدامه من قبل حامل البطاقة في العمليات الشرائية أو السحب النقدي على البطاقة.

٢) إصدار البطاقات

- ٢-١ تكون الشركة مسؤولة عن كافة الالتزامات المترتبة على إصدار البطاقات تحت اسم الشركة وعن كافة العمليات المدفوعة.
- ٢-٢ يقتصر استخدام البطاقة على حاملها ويخضع لهذه الشروط والأحكام وتظل البطاقة سارية المفعول حتى تاريخ الانتهاء المبين عليها.

٢-٣ على حامل البطاقة المحافظة على البطاقة وعدم السماح لأي شخص آخر باستخدامها، ويلتزم حامل البطاقة بأن يكون رقمها السري تحت رقابته ومسئوليتها الشخصية، ويقوم حامل البطاقة بتعيين الرقم السري للبطاقة عن طريق الاتصال بالهاتف المصرفي.

٤-٢ عند إصدار البطاقة يقوم البنك بقاء الرسم السنوي على البطاقة عند إصدار أول كشف حساب شهري. و من بعد ذلك يتم قيد رسوم التجديد تلقائياً في بداية كل عام. ويحتفظ البنك بالحق في تعديل مثل هذه الرسوم من وقت لآخر على أن يتم إخطار الشركة قبل سريان وقت التعديل ويعتبر عدم رد الشركة برفض التعديل قبولاً بالرسوم الجديدة.

٥-٢ إن عدم إستلام الشركة لكشف البطاقة لا يعتبر مبرراً لعدم التسديد ولا يتحمل البنك مسؤولية الكشوف الشهرية التي لا تصل إلى عنوان الشركة المحدد.

٣) الأحكام المتعلقة بحساب البطاقة

٣-١ تكون الشركة مسؤولة عن كافة التسهيلات الائتمانية و/أو التسهيلات الأخرى الممنوحة من البنك فيما يتعلق بالبطاقة وعن كافة المصروفات ذات العلاقة بغض النظر عن إنهاء هذه الاتفاقية أو إنتهاؤها.

٣-٢ يجوز تزويد الشركة بنسخ من إيصالات المبيعات أو السحوبات النقدية مقابل رسوم إضافية تتحملها الشركة وقدرها 10 ريال لكل صفحة. وقد يستغرق توفير نسخ من إيصالات المبيعات مدة لا تقل عن 30 يوماً بعد تقديم طلب خطي من الشركة للبنك.

٣-٣ يتم قيد قيمة جميع معاملات البطاقة على حساب البطاقة بعملة الحساب حسبما يبلغ البنك بذلك، أما معاملات البطاقة التي تتم بعملات غير عملة الحساب فسيتم قيدها على حساب البطاقة بعد تحويلها إلى عملة الحساب بسعر الصرف الذي يحدده البنك من وقت لآخر وقت القيد.

٤-٣ تلتزم الشركة بإخطار البنك فوراً في حال حدوث أي تغيير في عنوان الشركة أو رقم الهاتف وذلك بما لا يقل عن أسبوع واحد قبل سريان العنوان الجديد أو رقم الهاتف الجديد.

٥-٣ إن علاقة البنك مع الشركة بموجب هذه الشروط و الأحكام هي علاقة مستقلة تماماً عن تعاملات مستخدم البطاقة مع الآخرين من خلال البطاقة، ولن يكون البنك مسئولاً عن رفض أي مؤسسة تجارية قبول البطاقة كما أنه لن يكون مسئولاً بأية شكل من الأشكال عن البضائع أو الخدمات التي يتم تزويد حامل البطاقة بها. وعلى حامل البطاقة/الشركة حل أي من تلك الشكاوي مباشرة مع المؤسسة التجارية، ولن تترتب على البنك أي مسؤولية في هذا الخصوص ولن تكون أي دعوى من حامل البطاقة/الشركة ضد المؤسسة التجارية موضوع مطالبة أو تعويض تجاه البنك، ولن يقوم البنك بقيد أي مبلغ مسترد في حساب البطاقة الخاص بالشركة إلا بعد تمرير قيد دائن لصالح الشركة.

٦-٣ يتم تحديد الحد الائتماني لحامل البطاقة من قبل الشركة و الذي يشكل جزء من الحد الائتماني للبطاقة. و يتم ربط جميع البطاقات الصادرة تحت اسم الشركة بحساب بطاقات الشركة و يخضع بشكل جماعي للحد الائتماني للشركة.

٣-٧ لا يحق لحامل البطاقة/الشركة استخدام البطاقة لأي غرض غير قانوني بما في ذلك شراء سلع أو خدمات ممنوعة بموجب قوانين المملكة العربية السعودية كما لا يجوز استخدام البطاقة في مشتريات أو خدمات محرمة ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما أنه لا يجوز استخدام البطاقة في شراء الذهب أو الفضة، وفي حال تم ذلك يحق للبنك إلغاء البطاقة على أن تقوم الشركة بسداد المبالغ المستحقة مباشرة.

٣-٨ يلتزم البنك بتحديث السجل الائتماني للشركة لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمه) بشكل دوري، وفي حال تعثر الشركة عن سداد أي قسط من المبالغ المستحقة في كشف الحساب الشهري فسيظهر ذلك في تحديث حالة السداد للشركة لدى البنك وسمه، ولن يتم تحديث حالة الشركة الائتمانية إلا بعد سداد كامل المبالغ المستحقة على الشركة. علماً بأن التعثر في السداد يؤثر سلباً على الشركة عند التقدم بطلب الحصول على أي نوع من التسهيلات الائتمانية لدى أي من البنوك العاملة في المملكة.

٤ (البطاقات المفقودة أو المسروقة

١-٤ يجب على حامل البطاقة الإبلاغ عن فقد أو سرقة البطاقة لإدارة الخدمات المصرفية التابع للبنك على الهاتف رقم

800 244 0606 (من داخل المملكة) أو +966 11 431 5656 (من خارج المملكة) وتتعهد الشركة أن تلتزم جميع مستخدمي البطاقات بالحفاظ على البطاقات الصادرة لهم وتتولى الشركة مسؤولية كافة الالتزامات المتعلقة بفقد أو سرقة أي بطاقة أو الناجمة عن إساءة استخدامها ما لم يتم إبلاغ البنك عن هذه الحوادث بواسطة خدمة الهاتف المصرفي.

٢-٤ بعد تسلم البنك لإشعار فقد أو سرقة البطاقة - كما هو موضح في الفقرة ١-٤ من قبل الشركة أو حامل البطاقة موجهة إلى إدارة الخدمات المصرفية الإلكترونية يقوم البنك بإيقاف البطاقة المبلغ عن فقدها أو سرقتها ولن تتحمل الشركة أي مسؤولية أخرى بعد الإبلاغ شريطة أن يكون قد قامت بالإبلاغ بحسن نية وبذل كل الاهتمام والجهد اللازمين للمحافظة على البطاقة ما لم يثبت للبنك أن تصرف حامل البطاقة كان بسوء نية، وفي حالة العثور على البطاقة فإن على حاملها إبلاغ البنك وتسليم البطاقة فوراً إلى أحد فروع البنك بغرض إتلافها، كما يجب على حامل البطاقة عدم محاولة استخدامها.

٣-٤ بغض النظر عن مخالفة أي نص مما ورد ذكره تكون الشركة مسؤولة عن جميع الخسائر التي يتكبدها البنك نتيجة لاستخدام البطاقة من قبل أي شخص يحصل عليها بموافقة الشركة.

٤-٤ يجوز للبنك منفرداً ووفقاً لتقديره المطلق الموافقة على إصدار بطاقة بديلة لأي بطاقة مفقودة أو تالفة وسيتم إصدارها بنفس شروط وأحكام البطاقة الرئيسية أو حسبما يتم تعديله من حين لآخر. ويحتفظ البنك بحقه في قيد رسم استبدال على حساب الشركة وإشعار الشركة بذلك، ويحق للشركة أن تقبل أو ترفض البطاقة البديلة إذا لم تبدي أي اعتراض خلال أسبوعين أو إذا قام حامل البطاقة بتنشيط البطاقة.

٥-٤ يعتبر تسجيل (إضافة) البطاقة لدى محافظ الدفع الالكترونية كـ Apple Pay و MADA Pay وغيرها مما يشابهها في آلية عملها بمثابة تفويض غير مشروط وغير قابل للنقض صادر من قبل العميل للشخص الذي يقوم باستخدام الجوال أو أي اكسسوارات تقبل الدفع في أي وقت لأي معاملة. لذا يكون العميل مسئولا مسؤولية مباشرة عن كافة الالتزامات التي تنشأ من هذه المحافظ كما لو كانت هذه الالتزامات قد نشأت من العميل نفسه. كما يتعهد العميل في حال فقدان البطاقة أو الجوال أو أي اكسسوارات تقبل الدفع (في حال تم تسجيل البطاقة في مثل هذه المحافظ) بإشعار البنك فوراً بطلب إيقاف عمليات المحافظ الالكترونية. ويكون العميل مسئولا عن أي معاملات تتم تنفيذها بواسطة الجوال (محافظ الدفع الالكترونية) قبل تسلم إدارة الخدمات المصرفية التابعة للبنك إشعار كتابي أو هاتفي يفيد بفقد أو سرقة الجوال.

٥) حد الائتمان

١-٥ يعين البنك حداً للتسهيلات الائتمانية للبطاقة (حد الائتمان) وتعين الشركة الحد الائتماني لحامل البطاقة والذي يشكل جزء من الحد الائتماني للشركة وسيتم ربط كافة البطاقات الصادرة تحت اسم الشركة بحساب بطاقات الشركة والذي يخضع للحد الائتماني للشركة، ويخضع حد الائتمان للتغيير من حين لآخر طبقاً لتقدير البنك وحده ويتم إشعار الشركة بالتغيير. وبإمكان الشركة التقدم بطلب مراجعة الحد الائتماني لها في أي وقت من الأوقات وللبنك الحق المطلق في القبول أو الرفض دون إبداء الأسباب.

٢-٥ لا يسمح البنك بتجاوز الشركة أو حامل البطاقة حد الائتمان المقرر.

٦) سداد معاملات البطاقة

١-٦ تتعهد الشركة إما بدفع إجمالي المبلغ المستحق المتعلق بإصدار/استخدام البطاقات أو بدفع الحد الأدنى للمبلغ الذي يتعين على الشركة دفعه ويمثل نسبة مئوية (5% أو 200 ريال أيهما أكثر) من إجمالي المبلغ المستحق على حساب الشركة و يتم سداد المبلغ المستحق ضمن الإطار الزمني المحدد في كشف الحساب الشهري.

٢-٦ يرسل البنك كشف حساب البطاقة شهرياً بواسطة البريد على آخر عنوان أبلغته الشركة للبنك و به تفاصيل المبلغ المستحق على حساب البطاقة المشتمل على مبالغ عمليات الشراء والسحب النقدي، كما يتضمن الكشف أيضاً التاريخ الذي يتعين بحلوله دفع الحد الأدنى للمبلغ الواجب الدفع للبنك كما يشمل أي حد أدنى سابق لمبلغ مستحق الدفع من أي كشف حساب سابق لم يتم سداده وأي مبلغ فوق الحد الائتماني وأي رسوم أخرى. كما يرسل البنك كشف حساب البطاقة شهرياً عن طريق الوسائط الالكترونية لحاملي البطاقات وفقاً لسجلات البنك.

٣-٦ تتضمن كشوفات الحسابات الشهرية كشف موجز شهري موضح به إجمالي الرصيد القائم المطلوب سداده (المستحق) و الرصيد القائم (المستحق) لكل مراكز التكلفة / حسابات الإدارة ، حساب مركز التكلفة/الإدارة المرتبط بحساب بطاقات الشركة. كما تتضمن كشوفات الحسابات الشهرية كشف الحساب الشهري لمركز التكلفة و الذي يرسل عن كل حساب مركز تكلفة /إدارة، و يعكس إجمالي الرصيد

المستحق لمركز التكلفة/لحسابات الإدارة على حساب مركز التكلفة /الإدارة، و الرصيد المستحق لكل بطاقة مرتبطة بحساب مركز التكلفة/ الإدارة.

٤-٦ للشركة الحق في الاختيار بين سداد الحد الأدنى الواجب الدفع كما هو محدد في كشف حساب البطاقة المرسل شهرياً للشركة أو سداد كامل المبلغ الإجمالي المستحق على الشركة، وإن عدم سداد الشركة المبلغ المستحق كاملاً يعتبر قبولاً من الشركة لإجراء عملية مرابحة (تؤول للتورق) لسداد مستحقات البطاقة القائمة بذمتها بهامش ربح شهري محدد كما هو مذكور في جدول الرسوم وبناء عليه سيقوم البنك بإجراء عملية مرابحة (تؤول للتورق) مع وكيل الشركة ليتسنى للبنك استخدام المبالغ التي حصلت عليها الشركة من عملية مرابحة (تؤول للتورق) لسداد المبلغ الإجمالي المستحق على حساب البطاقة، وستظهر القيمة الإجمالية لعملية مرابحة (تؤول للتورق) في كشف حساب البطاقة التالي، كما سيكون أجل عملية مرابحة (تؤول للتورق) شهراً واحداً يلزم الشركة سدادها في يوم الاستحقاق (من الشهر التالي). ملاحظة: يجب أن يتضمن كشف الحساب تفاصيل القيود المحاسبية للعمليات بما في ذلك أي رسوم يتقاضاها البنك بشكل منفصل، وأن لا تحتسب أي رسوم يتقاضاها البنك ضمن المبلغ المستحق والذي ستتم عليه عملية مرابحة (تؤول للتورق).

٥-٦ تتم عملية مرابحة (تؤول للتورق) عن طريق وكيل معتمد لدى بنك الجزيرة لتنفيذ عملية مرابحة (تؤول للتورق) مع البنك، ولهذا الغرض فقد تم الاتفاق بين البنك وأحد المكاتب ليقوم بتنفيذ عمليات مرابحة (تؤول للتورق) نيابة عن الشركة. ويتوفر نموذج الوكالة كجزء من نموذج طلب البطاقة، وعلى الشركة توقيع هذا النموذج.

٦-٦ في جميع الأحوال المذكورة أعلاه لا يؤخذ بإجراءات مرابحة (تؤول للتورق) إلا بعد مضي فترة السماح (21 يوماً) من تاريخ كشف الحساب وأن لا تكون الشركة معسرة.

٧-٦ في حالة فشل الشركة في دفع المبالغ المستحقة عليها في يوم الاستحقاق لثلاثة أشهر متتالية فسوف تتوقف البطاقة، ولن ينفذ البنك عمليات مرابحة (تؤول للتورق) لسداد المستحقات القائمة بذمة الشركة جراء استخدامها للبطاقة.

٨-٦ عندما يتم السداد بواسطة شيك، فعلى الشركة أن تقدم الشيك قبل سبعة (7) أيام من تاريخ الاستحقاق لإمكان المقاصة.

٩-٦ يحق للشركة إصدار أوامر مستديمة للخصم مباشرة من حسابها لدى البنك (الحساب المعين) لتسديد المبلغ المستحق في تاريخ استحقاق الدفع وتطبق الشروط والأحكام الإضافية التالية على الأوامر المستديمة:

(أ) توافق الشركة على أن البنك يحتفظ بحق تحديد أولوية أي من هذه الأوامر المستديمة المتعلقة بالشيكات المقدمة للحساب المعين أو أي ترتيبات أخرى تتم مع البنك.

(ب) توافق الشركة على أن أي تعديل أو إلغاء لأي من الأوامر المستديمة يجب أن يصل إلى البنك قبل أسبوع على الأقل من تاريخ استحقاق الدفع التالي.

٦-١٠ تفوض الشركة البنك تفويضه مطلقا باقتطاع الحد الأدنى أو كامل المبلغ المستحق على حساب بطاقات الشركة كما هو موضح في الكشوف الشهرية في تاريخ الاستحقاق خصمًا من الحساب البنكي دون الحاجة لحصول البنك على موافقة الشركة كما تتعهد الشركة بدفع الحد الأدنى أو كامل المبلغ المستحق المتعلق بإصدار أو استخدام البطاقات ووفقًا لسجلات البنك ضمن الإطار الزمني المحدد في كشف الحساب الشهري.

٦-١١ إن عدم توقيع حامل البطاقة على أي إيصالات مبيعات أو سحوبات نقدية أو قسائم أوامر بريدية لا يعفي الشركة من مسؤوليتها تجاه البنك فيما يختص بتلك المبيعات أو السحوبات النقدية أو الأوامر البريدية، وفي حال إعتراض الشركة على أي مبلغ يرد في الكشف الشهري فيجب عليها إبلاغ البنك عن ذلك خلال 30 يومًا من تاريخ إصدار الكشف ووفقًا للآلية المبلغة من قبل البنك وإلا فإن البنك لا يضمن قبول الإعتراض على المعاملة لدى البنك المنفذ لها و/أو التاجر وسيتم احتساب رسوم كما هو مذكور في جدول الرسوم في حال عدم صحة الاعتراض.

٦-١٢ يقوم البنك باستخدام أية مدفوعات تتم من قبل صاحب البطاقة لسداد الإلتزامات المترتبة على استخدام البطاقة تجاه البنك بموجب هذه الشروط والأحكام وذلك حسب الترتيب الذي يقرره البنك.

٦-١٣ في حال إعتراض الشركة على أي عملية بعد تنفيذ عملية مرابحة (تؤول للتورق) التي تشمل المبالغ المعترض عليها فإن المبالغ التي ستعاد إلى حساب البطاقة ستكون بقيمة العملية المعترض عليها وسيتم خصم الربحية المحتسبة عليها في عملية مرابحة (تؤول للتورق).

٧ (الرسوم و الإلتزامات المالية

١-٧ تلتزم الشركة بدفع رسم سنوي غير قابل للاسترداد حسب ما هو مبين في جدول رسوم البطاقة.

٢-٧ يقيد على حساب حامل البطاقة قيمة مشتريات البضائع والخدمات والسحوبات النقدية والرسوم والمصاريف الناشئة عن استخدام البطاقة (معاملات البطاقة) وأي التزامات أخرى ناشئة بموجب هذه الشروط والأحكام وأي خسارة يتكبدها البنك بسبب استخدام البطاقة أو رقم البطاقة وتلتزم الشركة بسداد الرصيد المدين المستحق ووفقًا لمدة السداد المتفق عليها وفي حال تأخر الشركة في سداد المبالغ المستحقة يحق للبنك اعتبار الشركة مسؤولة عن كافة التعويضات التي تحملها البنك في هذا الصدد.

٣-٧ يقوم البنك باحتساب رسم ثابت كما هو مذكور في جدول الرسوم مقابل كل عملية سحب نقدي ويقيد على حساب البطاقة الخاص بالشركة وبغض النظر عن مقدار المبلغ المسحوب، وبحد أقصى 5000 ريال لكل عملية سحب.

٧-٤ يتعين على البنك إخطار الشركة بأي تعديل في الشروط والأحكام أو تغيير يتعلق بالأمر التالي ذكرها في هذه الفقرة والمتعلقة بإتفاقية البطاقة الائتمانية وذلك عن طريق إرسال إشعار العميل من قنوات البنك الرسمية خلال مدة لاتقل عن 30 يومًا قبل إجراء التعديل، وهي كالتالي:

١- أي زيادة في الرسوم السنوية و/أو المصاريف الإدارية التي يتم قيدها على الشركة.

٢- أي زيادة في هامش ربح مرابحة (تؤول للتورق).

٣- أي تغيير في طرق احتساب هامش ربح مرابحة (تؤول للتورق).

٤- أي زيادة في النفقات و/أو الرسوم المتكررة.

٥- أي رسوم أو نفقات جديدة.

كما تقر الشركة أنه في حال عدم قبولها بالتعديلات التي أجراها البنك وأبلغها بها، فإن البنك سيعامل ذلك الرفض كطلب إلغاء للبطاقة ولن يقوم البنك بإعادة أي مبالغ دفعتها الشركة في سبيل الحصول على البطاقة.

٧-٥ فور قيام صاحب البطاقة بتنشيط البطاقة يقوم البنك باحتساب الرسوم السنوية كما هو مذكور في جدول الرسوم وتقيد على حساب البطاقة، وفي حال عدم تنشيط صاحب البطاقة للبطاقة لمدة 3 أشهر من تاريخ إصدارها فيحق للبنك إلغاء البطاقة دون إستيفاء أي رسوم عليها ودون تبعات قانونية.

٧-٦ إذا قامت الشركة بإشعار البنك برغبتها في إنهاء إتفاقية البطاقات الائتمانية في غضون 10 أيام من تاريخ استلامها للبطاقات الائتمانية والتي أصدرها وصادق عليها البنك، فلا يجوز للبنك إستيفاء أي رسوم عليها من الشركة أو حتى المطالبة بها مالم يستخدم صاحب البطاقة للبطاقة الائتمانية.

٧-٧ المعاملات بالنقد الأجنبي : تلتزم الشركة بأن تسدد للبنك رصيد البطاقة الائتمانية وفقاً لعملة الحساب وذلك بموجب سعر الصرف الذي تحدده هيئات فيزا/ماستر كارد بالإضافة إلى رسوم الاستخدام الدولي كما هو مذكور في جدول الرسوم وذلك في يوم قيد كل عملية من مشتريات أو سحب نقدي قام بها حامل البطاقة بأي عملة أجنبية. كما تلتزم الشركة بتحمل أي فروق في أسعار العملات قد يطالب بها البنك وذلك من خلال قيدها على حساب البطاقة.

٨-٧ يقوم البنك باحتساب رسوم العمليات الدولية عند استخدام العميل لبطاقته لأي عملية دولية داخل و/أو خارج المملكة سواء كان على الانترنت أو من خلال نقاط البيع أو السحب النقدي من أجهزة الصراف بغض النظر عن العملة التي اختارها العميل عند الدفع حتى لو تم الدفع بالريال السعودي طالما العملية التي قام بها عملية دولية ويحق للبنك تعديل الرسوم من وقت لآخر. وفي حال إجراء التعديل يتم بعد إخطار العميل بالتعديل خلال مدة لا تقل عن 30 يوم.

٩-٧ الآثار المترتبة على سداد الحد الأدنى: مثال توضيحي بالفترة الزمنية لسداد الحد الأدنى 5%:

المبلغ المستحق = 7,000 ريال، و المبلغ الذي تم تسديده (الحد الأدنى للدفعة الشهرية 5%) =
350 ريال

المبلغ المتبقي غير المسدد = 7,000 - 350 = 6,650 ريال، هامش الربح الشهري = 2.2% 146.3
x 6,650 = ريال

إجمالي المبلغ الغير مسدد = 6,650 + 146.3 = 6,796.3 ريال

عند الانتظام بسداد الحد الأدنى 5% لمبلغ البطاقة وبدون استخدامها خلال فترة السداد، فإن
المدة الزمنية لسداد المبلغ هي 44 شهراً وإجمالي المبلغ مع التكلفة في نهاية المدة هو 10,330
ريال (7,000 ريال + 3,330 ريال)

٨) إلغاء الإتفاقية وإنهائها

٨-١ يجوز للبنك إنهاء هذه الإتفاقية المبرمة مع الشركة في أي وقت وذلك بإلغاء حسابات بطاقات الشركة دون الحاجة لإرسال إشعار إلى الشركة و تتعهد الشركة بتسوية أي رصيد مستحق على الفور و يلتزم كل من حامل البطاقة و الشركة برد البطاقة/البطاقات الملغاة إلى البنك. و في حال تم إلغاء البنك لحساب البطاقة نظراً لمخالفة الشركة لشروط وأحكام البطاقة فلا يحق للشركة مطالبة البنك برد أي رسوم تم دفعها، أما إذا كان الإلغاء بناء على رغبة البنك المطلقة فهنا يترتب على البنك برد رسوم إصدار أو الرسوم السنوية.

٨-٢ يجوز للشركة طلب إلغاء حسابات بطاقات الشركة و جميع البطاقات المرتبطة بحساب الشركة بموجب إشعار خطي يرسل إلى البنك و تتعهد الشركة بتسوية الرصيد المستحق. كما يجوز للشركة طلب إلغاء حساب مستخدم البطاقة بموجب إشعار البنك خطياً و تكون الشركة ملزمة بسداد جميع المبالغ وأي رسوم مستحقة بعد الإلغاء (سواء ظهرت في الكشوف الشهرية أم لا).

٨-٣ تظل الشركة مسئولة عن سداد كافة المبالغ التي قد تصبح مستحقة والتي نتجت عن المعاملات التي تم إجراؤها بالبطاقة حتى تاريخ الإلغاء.

٨-٤ تظل البطاقة ملكاً للبنك في جميع الأوقات و يجب إعادتها للبنك عند الطلب مع أي بطاقات إضافية تكون الشركة مسئولة عنها.

٨-٥ تعتبر الشركة مخلة بالتزاماتها و تعهداتها بموجب هذه الاتفاقية في حال إفلاس الشركة أو إعسارها او تعيين حارس قضائي أو مديراً على أصولها أو وقف عملياتها، و في هذه الحالة تصبح جميع المبالغ القائمة على الشركة مستحقة وواجبة السداد فوراً دون الحاجة إلى إرسال أي إشعار من قبل البنك إلى الشركة.

٨-٦ إذا أخفقت الشركة -لأي سبب كان- في الإلتزام بشروط وأحكام هذه الإتفاقية فإنه يجوز للبنك إنهاء هذه الإتفاقية و مطالبة الشركة بسداد كافة المبالغ القائمة بذمتها بموجبها. و تكون الشركة مسئولة عن جميع النفقات والرسوم والمصاريف التي يتكبدها البنك بما في ذلك الأتعاب القانونية على أساس التعويض الكامل.

٩) التفويض والتعويض مقابل التعليمات الصادرة عن طريق الهاتف والفاكس

٩-١ تفوض الشركة البنك بالتصرف وفق أي إشعار أو تعليمات أو طلب أو أي رسالة أخرى قد تصدرها الشركة من وقت لآخر عن طريق الهاتف أو الفاكس أو يعتقد بأنها صادرة بالنيابة عنها (التعليمات) دون الاستفسار من جانب البنك، ودون إخلال بعمومية ما يتعلق بتفويض أو هوية الشخص الذي يصدر التعليمات أو الذي يعتقد بأنها صادرة منه بغض النظر عن الظروف السائدة وقت تسليم التعليمات.

٢-٩ يحق للبنك إعتبار أن التعليمات صادرة بتفويض كامل من الشركة وملزمة لها ويحق للبنك اتخاذ الخطوات اللازمة فيما يتعلق بالتعليمات أو استناداً عليها حسبما يراه البنك مناسباً سواء كانت التعليمات تتضمن توجيهات بدفع أموال أو الخصم من أي حساب، أو كانت تتعلق بالتصرف في أية أموال أو أوراق مالية أو مستندات أو يفهم منها أنها تلزم الشركة بأي نوع آخر من المعاملات أو الترتيبات أياً كانت بغض النظر عن طبيعة المعاملة أو الترتيبات أو المبلغ المرتبط بذلك.

٣-٩ لن يكون البنك ملزماً بموجب شروط هذا التفويض بقبول التعليمات الصادرة بالهاتف والفاكس والتصرف بمقتضاها إذا تضمنت ما يلي:

(أ) تغييراً في التفويض.

(ب) تغييراً في الأشخاص المفوضين بالتوقيع.

(ج) منح توكيل لشخص آخر أو هئية أخرى.

(د) إقفال الحساب / الحسابات وتحويل الأرصدة المتبقية بأي وسيلة.

٩-٤ بموجب تصرف البنك وفقاً لشروط هذا التفويض والتعويض فإن الشركة تتعهد تعهداً غير قابل للنقض بتعويض البنك وحمايته في كل الأوقات عن وضد كل الخسائر والمطالبات والدعاوى والإجراءات القانونية والمطالبات والأضرار والتكاليف والنفقات التي يتكبدها البنك أو يتحملها مهما كانت طبيعتها أو أسبابها الناشئة فيما يتعلق بالتعليمات.

٩-٥ تظل شروط هذا التفويض والتعويض سارية وناذرة المفعول بالكامل حتى يتسلم البنك إشعاراً بإنهاءها من الشركة وفقاً لشروط التفويض على أن يتوفر للبنك الوقت المناسب للتصرف بموجب ذلك وباستثناء ذلك فإن هذا الإنهاء لن يعفي الشركة من أية مسئولية ناتجة عن هذا التفويض.

١٠. أحكام عامة

١٠-١ العلاقة بين الشركة وقابل البطاقة من مؤسسات تجارية أو شركات والبنك هي علاقة كفالة بحيث يكفل البنك لقبال البطاقة ما يترتب من دين في ذمة الشركة نتيجة استخدام البطاقة بموجب أحكام هذه الاتفاقية.

١٠-٢ يحق للبنك وفقاً لتقديره المطلق أن يحول ويتنازل وبأي صفة كانت جزئياً أو كلياً عن أي مبالغ مستحقة على الشركة وعلى الشركة دفع جميع المبالغ غير المسددة وذلك إذا استدعت الضرورة المطالبة بالسداد عن طريق وكلاء تحصيل أو اللجوء إلى القانون لتنفيذ الدفع.

١٠-٣ على الشركة -متى ما طلب منها البنك ذلك- تزويد البنك بالبيانات المتعلقة بوضعها المالي كما تفوض الشركة البنك بالتحقق من صحة تلك البيانات وفي حال عدم تزويد البنك بتلك البيانات عند طلبها يجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق رفض تجديد البطاقة /البطاقات أو إلغاؤها فوراً. جميع السندات و الممتلكات الخاصة بالشركة أياً كان نوعها التي يحوزها البنك أو أي فرع من فروعها بأي وسيلة أو صفة تعتبر كضمان لتسديد الالتزامات والأرصدة المدينة سواء كانت حالية،احتمالية، أو تحت ضمانات الشركة. و

يجوز للبنك دون أي إشعار وبمجرد رغبته أن يحول هذه السندات و الممتلكات إلى مال وأن يتصرف بها بالإضافة إلى الأموال التي بحوزته وذلك لتسديد الالتزامات و الأرصدة المدينة. كما تفوض الشركة البنك تفويضاً نهائياً بضم و توحيد و إجراء المقاصة بين جميع أرصدها الدائنة و المدينة في أي حسابات و بأي عملات مفتوحة بأسهمهم لدى البنك. و تخول الشركة البنك بتحويل أرصدة الحسابات بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي في الوقت.

١٠-٤ استخدام البطاقة على شبكة الاتصالات العالمية (الإنترنت) تعتبر مسؤولية الشركة/ حامل البطاقة كاملة علمه بأن استخدام البطاقة برقمها والرقم السري يعتبر بمثابة توقيع من الشركة/ حامل البطاقة لتنفيذ العملية.

١٠-٥ تفوض الشركة البنك بإرسال كشف البيانات المتعلقة بالشركة و حاملي البطاقات الإضافية أو بحساب البطاقة الرئيسية أو البطاقات الإضافية إلى البنك المركزي السعودي والبنوك والجهات المختصة كما تفوض الشركة البنك بأن يحصل من و / أو يكشف إلى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) أو أي أطراف أخرى معتمدة من قبل البنك المركزي السعودي تلك المعلومات التي قد يطلبها البنك وفقاً لتقديره لإثبات أو مراجعة أو إدارة الحساب / التسهيلات لدى البنك.

١٠-٦ وافقت الشركة موافقة غير قابلة للنقض على أنه يجوز للبنك وفقاً لتقديره أن يتبادل أي معلومات أو بيانات متعلقة بالشركة و/أو حامل البطاقة أو معاملاتها مع أي جهة داخلية في البنك ، (بما في ذلك غرض منع الإحتيال أو التدقيق أو تقديم خدمات من قبل الغير أو تحصيل دين أو وفقاً لطلب أي جهة حكومية أو تنظيمية مختصة).

٧-١٠ وافقت الشركة موافقة غير قابلة للنقض على أنه يجوز للبنك إسناد عملية تقديم الخدمات للشركة أو جزء منها إلى الغير سواء كان يعمل أو لا يعمل ضمن إختصاص قضائي آخر أو أي منطقة أخرى، وسيظل البنك مسؤولاً تجاه الشركة عن أية خسائر أو أضرار قابلة للاسترداد يتكبدها والمحافظة على سرية هذه المعلومات بنفس القدر الذي يقوم به البنك.

٨-١٠ يحق للبنك تسجيل المكالمات الهاتفية للشركة و حامل البطاقة والاحتفاظ بها.

٩-١٠ تفوض الشركة البنك بأن يقوم دون إشعار بضم أو توحيد المبالغ المستحقة على حساب البطاقة مع أي حساب آخر تحتفظ بها الشركة لدى البنك وإجراء المقاصة أو تحويل أية أرصدة دائنة بالحسابات الأخرى للشركة للوفاء بالتزاماتها تجاه البنك وفقاً لهذه الشروط والأحكام. يطبق البند وفقاً لتعليمات البنك المركزي السعودي.

١٠-١٠ تحل هذه الإتفاقية محل أي إتفاقية مماثلة سبق للشركة إبرامها مع البنك فيما يتعلق بإصدار أو استخدام البطاقة (البطاقات) وتعتبر الإتفاقيات السابقة ملغاة.

١١-١٠ يحتفظ البنك في كل الأوقات بحق تغيير أو تعديل الشروط والأحكام الواردة أعلاه أو إدخال شروط وأحكام جديدة ويصبح أي تغيير أو تعديل نافذاً وملزماً للشركة بعد تبليغها بها بأية وسيلة يراها البنك مناسبة، وفي حالة عدم رغبة الشركة بقبول أي من تلك التعديلات أو التغييرات فيجب عليها إعادة

البطاقة مع البطاقات الإضافية للبنك لإلغائها خلال 14 يوماً من تاريخ التبليغ، وعلى الشركة دفع المبالغ القائمة في ذمتها للبنك عن المعاملات التي تمت باستخدام تلك البطاقة أو البطاقات الإضافية قبل إعادتها للبنك خلال ٥ أيام من تاريخ تسليم البطاقة والبطاقات الإضافية.

١٢-١٠ لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة تتكبدها الشركة في حال منع البنك أو تأخره في تزويد الشركة وحامل البطاقة بأي خدمات مصرفية أو أي خدمات أخرى بسبب أحداث وأسباب القوة القاهرة كالأضطرابات وصدور أنظمة أو مراسيم أو توجيهاً أو لوائح أو أحكام من جهات مختصة، أو لأي أسباب خارجة عن إرادته.

١٣-١٠ تظل الشركة مسؤولة عن الرسوم المقررة إذا لم يتمكن البنك لأي سبب من الأسباب الواردة بالبند ١٢-١٠ من تقديم أو إرسال كشف حساب للشركة.

١٤-١٠ يحق للبنك وفي أي وقت أن يطلب من الشركة أو حامل البطاقة أي مستند (مستندات) يراها البنك ضرورية لإنفاذ هذه الإتفاقية أو أي من المعاملات التي ستفدها الشركة أو حامل البطاقة بواسطة البطاقة.

١٥-١٠ تلتزم الشركة بتحديث بيانات الإتصال الشخصية مثل صندوق البريد ورقم الجوال لدى سجلات البنك الخاصة بحساب الشركة، ولا يكون البنك مسؤولاً عن عدم إبلاغ الشركة بأي تعديلات تطرأ على هذه الإتفاقية نتيجة للإخلال بهذا الإلتزام.

١٦-١٠ تخضع هذه الإتفاقية وتفسر طبقاً للأنظمة والقواعد النافذة في المملكة العربية السعودية وسيتم تحويل أي نزاع إلى الجهة القضائية المختصة للحكم فيها بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

١٧-١٠ يجب توقيع حامل البطاقة خلف البطاقة بمجرد استلامها.

١٨-١٠ توافق الشركة على استقبال رسائل نصية للعمليات المالية والغير مالية الخاصة بحساب البطاقة، بالإضافة إلى رسائل العروض التسويقية للبطاقات الائتمانية أو التمويل الشخصي أو التمويل العقاري أو أي من المنتجات التي تدرج تحت مصرفية الأفراد.

١٩-١٠ توافق الشركة على استقبال إتصالات البنك لتسويق المنتجات البنكية (جميع المنتجات والخدمات التي تقدمها مصرفية الأفراد) وتفوض البنك بالاستفسار والحصول على أي معلومات تخصها لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) كموافقة مبدئية بعد تزويدها بالمعلومات والمزايا الأساسية للمنتج أو الخدمة.

٢٠-١٠ يعتبر تسجيل (إضافة) البطاقة لدى محافظ الدفع الإلكتروني كـ ApplePay و Pay mada وغيرها مما يشابهها في آلية عملها بمثابة تفويض غير مشروط وغير قابل للنقض صادر من قبل العميل للشخص الذي يقوم باستخدام الجوال أو أي اكسسوارات تقبل الدفع في أي وقت لأي معاملة. لذا يكون العميل مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن كافة الإلتزامات التي تنشأ من هذه المحافظ كما لو كانت هذه الإلتزامات قد نشأت من العميل نفسه. كما يتعهد العميل في حال فقدان البطاقة أو الجوال أو أي اكسسوارات تقبل الدفع (في حال تم تسجيل البطاقة في مثل هذه المحافظ) بإشعار البنك فوراً بطلب

إيقاف عمليات المحافظ الإلكترونية. ويكون العميل مسئولاً عن أي معاملات تتم تنفيذها بواسطة الجوال (محافظ الدفع الإلكترونية) قبل تسلم إدارة الخدمات المصرفية التابعة للبنك إشعار كتابي أو هاتفي يفيد بفقد أو سرقة الجوال.

١٠-٢١ برنامج الدخول لصالات كبار الشخصيات في المطارات يعتمد على نوع البطاقة ومقدم الخدمة (فيزا/ماستر كارد) ويخضع للشروط والأحكام المقدمة من قبلهم ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: عدد مرات الدخول المجانية، الصالات المشاركة في البرنامج وغيرها. يرجى زيارة موقع الجزيرة للاطلاع على قائمة الصالات المعتمدة والمحدثة من قبل مقدمي الخدمة.

١٠-٢٢ تتيح خدمة أثير Contactless لحامل البطاقة استخدامها في إجراء عمليات الدفع الإلكتروني بما لا يتجاوز حد الدفع لخدمة أثير والمحدد من قبل بنك الجزيرة بدون إدخال الرقم السري من خلال تقنية الاتصال قريب المدى حيث يقوم العميل بتمرير البطاقة أمام الجهاز الخاص بذلك و يقر العميل بعلمه بالمخاطر المصاحبة لإجراء العمليات عن طريق هذه الخدمة ويتحمل كامل مسؤولية العمليات التي تتم من خلالها. ويحق للبنك تعديل حد الدفع بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة دون الحاجة إلى استيفاء موافقة العميل.

١٠-٢٣ اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في تفسير هذه الإتفاقية وتنفيذها، وإذا وجد أي تعارض بين النص العربي والإنجليزي، يعمل بالنص العربي.